



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا





تتحرك دولة الإمارات اليوم كفريق واحد ... وتتعاون
كأسرة واحدة .. ويساند الجميع أعمال الجميع لعبور هذه
الفترة الاستثنائية التي يمر فيها العالم ... نحمد الله على
هذه الروح الطيبة .. ونحمد الله على هذا البلد الآمن ...
ونحمد الله على هذا الشعب المتعاقد والمتكاتف

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

شكر وتقدير

إلى الإرث الذي تمتد جذور مبادئه عميقاً في ضمير أبناء وبنات الإمارات، إرث الأب المؤسس، المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والذي غرسه في المجتمع الإماراتي، لتشكّل المبادئ التي أرساها ركيزة تستند إليها هذه الأمة في استلهاً خطاها من القيم النبيلة لعمل الخير والعطاء والتقدم.

إلى النهج الحاني لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" في الكرم والعطاء، واحتواء الجميع في وطن معطاء يفخر كل من فيه بالانتماء إليه، لبناء مستقبل مزدهر تعزز به الأجيال القادمة.

إلى الرؤية الثاقبة والعطاء اللامحدود لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

إلى التوجيهات الكريمة والمبادرات المسؤولة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إلى كل من سمو الشيوخ والشيخات، وعلى رأسهم أم الإمارات الشيخة فاطمة بنت مبارك، إلى رجال الأعمال الأوفياء، إلى جهود كل المخلصين من أبناء وبنات الإمارات، "عيال زايد"، والمقيمين على أرضها الطيبة.

إلى تضحيات خط دفاعنا الأول، من أطباء، وممرضين، وأجهزة أمنية، وهيئات ولجان طوارئ، وإعلاميين، وعمال نظافة، ومتطوعين، وكافة شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين، لكل ما يبذلونه من جهود لتخطي هذه الأزمة العالمية لجائحة كورونا. وكلنا يقين بالله بأن دولة الإمارات ستعبر هذه الأزمة قوية كعادتها، صلبة كما عهدناها، تسطر نموذجاً متميزاً لتلاحم القيادة مع الشعب بكل شرائحه وأطيافه، والذين أثبتوا مدى وعيهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في هذه الفترة الاستثنائية.

فريق الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

تعزيز نمو الاقتصاد وقطاع الأعمال

- 8 خطة دعم اقتصادي شاملة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- 9 دعم الحكومة الاتحادية لتخفيف الأعباء في الظروف الراهنة
- 10 حزم حكومات محلية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني
- 10 حزمة أبوظبي
- 11 حزمة دبي
- 13 حزمة الشارقة
- 14 حزمة عجمان
- 16 حزمة رأس الخيمة
- 18 مبادرات تحفيزية من حكومتي أم قيوين والفجيرة
- 18 مبادرات استثنائية لبناء مجتمع متماسك وقت الأزمات
- 19 صندوق الإمارات وطن الإنسانية
- 19 برنامج "معاً نحن بخير"
- 19 صندوق التضامن المجتمعي

التعقيم الوطني وتدابير التباعد الآمن

- 22 خطة دعم شاملة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع
- 23 تدابير احترازية من مختلف الجهات والقطاعات
- 24 قرارات حكيمة للوقاية من الفيروس وتعزيز التباعد الاجتماعي

إجراءات وقوانين استثنائية

- 28 مرونة في دعم قطاعات متخصصة
- 28 قطاع التعليم
- 28 قطاع العمل
- 29 قطاع الصحة
- 29 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- 30 قطاع الشباب
- 31 قطاع السياحة
- 31 قطاع النقل
- 31 قطاع الإعلام والفنون والثقافة

تعزيز الأمن الغذائي

- 34 استراتيجية قوية في بناء مخزون وطني من الإمدادات الصحية والغذائية
- 37 زيادة المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية
- 37 مزيج من الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد
- 38 مبادرات حكومية استثنائية

مبادرات دولة الإمارات الإنسانية

- 42 جهود عالمية واستثنائية لاحتواء فيروس كورونا
- 42 مبادرات حكومة دولة الإمارات
- 43 مبادرات جهات أخرى

تسارعت أزمة كورونا (كوفيد - 19) لتتحول إلى جائحة عالمية تأثرت بها أكبر الاقتصادات في العالم بما فيها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاحقاً هذه الأزمة، خصصت الحكومة ميزانية مرنة مباشرة وصلت إلى 256 مليار درهم، للحد من تأثيرها على المجتمع بمختلف قطاعاته، كما اتخذت حكومة دولة الإمارات العديد من الإجراءات الاستثنائية، حيث تم إصدار حزمة من التعليمات والقوانين التي تساهم في تقليص الأضرار المحتملة جراء الخطوات الاحترازية التي تمت للحد من انتشار الفيروس في الدولة. وقد تم تقسيم المبادرات في هذا التقرير لتشمل جهود حكومة دولة الإمارات على النحو التالي:

تعزيز نمو الاقتصاد وقطاع الأعمال

التعقيم الوطني وتدابير التباعد الآمن

إجراءات وقوانين استثنائية

تعزيز الأمن الغذائي

مبادرات دولة الإمارات الإنسانية

تعزير نمو الاقتصاد وقطاع الأعمال





اعتمدنا أنظمة جديدة في القطاعات المصرفية والاقتصادية والحكومية ... ووفرنا بنية تحتية صحية للتعامل مع أسوأ الاحتمالات لا قدر الله ... ولدينا فريق وطني يعمل على مدار الساعة ... سنحمي صحة المجتمع .. وسنحمي الاقتصاد .. وسنحمي التعليم .. وسنعبّر هذه الأزمة العالمية بعون الله بكل ثقة.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

خطة دعم اقتصادي شاملة من المصرف المركزي

اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من التدابير وإجراءات السياسة النقدية التيسيرية أو التوسعية على المستوى الاتحادي، في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، تمثلت في إقرار معايير إقراض وتخفيض رأس المال واعتماد أنظمة جديدة

خطة دعم مالي موجّهة من اعتماد يصل إلى 50 مليار درهم، للقروض والسلف بكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك

السماح للبنوك باستخدام جزء من رؤوس الأموال الوقائية الرقابية في دعم عمليات إقراض جديدة ودعم اقتصاد الدولة

السماح لجميع البنوك العاملة في الدولة أن تحصل على القروض والسلف بدون تكلفة وفقاً لخطة الدعم

6 أشهر تأجيل للدفعات المستحقة على عملاء البنوك من الشركات والأفراد

المصرف المركزي يعلن أن احتياطي العملات الأجنبية 405 مليار درهم يكفي لاستقرار العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي

توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لشركات القطاع الخاص والأفراد

اعتماد أنظمة جديدة لخفض الرسوم التي يتكبدها التجار عندما يدفع العملاء ببطاقات الخصم أو بطاقات الائتمان

اعتماد أنظمة جديدة لوضع حدود للرسوم التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وألا تطلب البنوك حداً أدنى لرصيد الحساب يتجاوز 10 آلاف درهم

100 مليار درهم

خطة دعم اقتصادية
موجهة للعملاء الأفراد
والشركات المتأثرين بالبلاء

61

مليار درهم

تخفيض في متطلبات
الاحتياطيات النقدية الإلزامية156
مليار درهمخطة دعم إضافية
للاقتصاد الوطني

95

مليار درهم

تخفيضات في
السيولة الاحتياطية

دعم الحكومة الاتحادية لتخفيف الأعباء في الظروف الراهنة

تمحورت حزم الدعم الاقتصادية والمبادرات الحكومية حول تخفيف الأعباء الاقتصادية خلال الأزمة للوقاية من أي تداعيات سلبية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على مختلف القطاعات في الدولة، وتسهيلاً على المواطنين والمقيمين والزائرين، وحفاظاً على صحتهم وسلامتهم، بما يدعم سير العمل الحكومي واستمراره في مختلف الجهات والقطاعات

- تمديد تصاريح الإقامات المنتهية للمقيمين في 1 مارس ولمدة 3 أشهر، وإعفاء المنتهية إقاماتهم من المخالفات المالية حتى نهاية 2020
- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على مخالفات خدمات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية من 1 أبريل 2020
- منح ترخيص مؤقت لمشروع استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في أعمال كاتب العدل، وذلك تسهيلاً على الجميع لإتمام معاملاتهم القضائية
- تمديد صلاحية الخدمات الحكومية المنتهية في 1 مارس 2020 ولمدة 3 أشهر
- توجيه المصانع بدعم احتياجات القطاع الصحي في الدولة
- إجراءات لدعم سوق الأوراق المالية والأسهم أبرزها تمديد مهلة الإفصاحات المالية لبيانات 2019
- اعتماد تسجيل المركبات بدون تسديد المخالفات المرورية أو إجراء الفحص الفني للمركبة
- تخفيض فواتير استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 20% للقطاع السياحي والتجاري والفندقي المسجلة في الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، لمدة 3 أشهر بتكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى 86 مليون درهم.
- تأجيل تحصيل أقساط رسوم توصيل وإعادة الخدمة لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع لمدة 6 أشهر

حزم حكومات محلية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني



حزمة أبوظبي

اعتمدت حكومة أبوظبي مجموعة من الحوافز المالية لدعم المجتمع والشركات في الإمارة، ضمن الجهود المشتركة بين بنك أبوظبي الأول، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي التجاري، بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية، لتقدّم الدعم الفوري للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، بتقليل التكاليف المتعلقة بالتمويلات، وتسهيل الحصول عليها، والمحافظة على مرونة الاقتصاد المحلي

تسهيلات مصرفية للأفراد

- تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض وبطاقات الائتمان لـ 3 أشهر
- إتاحة سداد فواتير المياه والكهرباء على أقساط ميسرة
- تقسيط الرسوم الدراسية من دون فوائد أو رسوم

تسهيلات مصرفية للشركات

- تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه
- تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات التجارية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تخصيص مليار درهم لتأسيس «صندوق صانع السوق» في سوق أبوظبي للأوراق المالية
- تخفيض رسوم خدمة التاجر 50% للشركات الصغيرة والمتوسطة، ذات التعاملات الأقل من 5 ملايين درهم
- تخفيض الرسوم والأسعار بنسبة تصل إلى 50% للحسابات بدون رصيد

تسهيلات مالية حكومية

- تأجيل أقساط الديون المتعثرة للمواطنين لمدة 3 أشهر
- إيقاف تنفيذ الإخلاءات الإجبارية والإجراءات التنفيذية
- إعفاء رسوم تجديد التراخيص والأنشطة التجارية ورسوم حماية البيانات الشخصية
- إعفاء رسوم إصدار وتجديد تصاريح العمل المؤقتة حتى 25 مارس 2021
- إعفاء من الرسوم السنوية للصناديق الاستثمارية لنهاية 2020 وإعادة الرسوم المدفوعة
- تخفيض 50% على الرسوم الرقابية للشركات الخاضعة لسلطة تنظيم الخدمات المالية
- تأجيل تحصيل الإيجار ورسوم الخدمة للمستأجرين

أعلنت حكومة دبي حزمة من الحوافز الاقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم لمدة 3 أشهر، بهدف دعم الأفراد وقطاع الأعمال في دبي، وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الاستثنائي، ووجهت حكومة دبي المصارف الرئيسية بالإمارة لتقديم مجموعة من الإجراءات والمميزات الممنوحة لعملائها من الأفراد والشركات في الفترة الراهنة

تسهيلات مصرفية للأفراد

- تأجيل سداد القروض في حالات إجازات العمل بدون راتب لمدة 3 أشهر بدون فوائد أو رسوم
- زيادة 5% من التمويل لقيمة العقار عند شراء منزل لأول مرة، ورد رسوم الطلبات
- استرداد الرسوم المفروضة على إلغاء تذاكر السفر المدفوعة ببطاقات الائتمان والخصم
- استرداد رسوم السحب النقدي ببطاقات الخصم من أجهزة الصراف الآلي
- تقسيط مستحقات بطاقات الائتمان للأقساط المدرسية والمواد الغذائية، دون فوائد أو رسوم لمدة 6 أشهر

تسهيلات مصرفية للشركات

- تخفيض الحد الأدنى للرصيد الشهري المطلوب للشركات إلى 10 آلاف درهم
- الإعفاء من رسوم الحد الأدنى للرصيد لحساب الأعمال لمدة 3 أشهر
- تأجيل الأقساط لمدة 3 أشهر للعملاء الحاصلين على تسهيلات تمويل الأعمال
- إعادة جدولة الدفعات أو خفض قيمتها للقطاعات الأكثر تضرراً بسبب الأزمة

تسهيلات حكومية إضافية

- ضخ رأسمال جديد لطيران الإمارات، لتجاوز أزمة كورونا
- خصم 10% من فاتورة المياه والكهرباء لفترة 3 أشهر، وتخفيض 50% من مبلغ التأمين
- إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية في المناطق الحرة، كتأجيل دفع الإيجارات، وتقسيط الدفعات المالية، ورد العديد من مبالغ التأمينات والضمانات
- تجميد رسم الأسواق والبالغ 2.5% على المنشآت لفترة 3 أشهر
- رد 20% من التعرفة الجمركية البالغة 5% للبضائع المستوردة والتي يتم بيعها محلياً
- إلغاء مبلغ 50,000 درهم كضمان مصرفي لمزاولة نشاط التخليص الجمركي، ورد الضمانات المصرفية المدفوعة
- تخفيض 90% من رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات
- إعفاء المراكب التجارية التقليدية المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو والتحميل في مرفأ دبي وميناء الحميرة
- إلغاء شرط الدفعة الأولى المحدد بنسبة 25% لطلب تقسيط الرسوم الحكومية الخاصة بالتراخيص
- تجديد الرخص التجارية بدون إلزامية تجديد عقود الإيجار
- الإعفاء من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية الجديدة
- خفض رسم البلدية بنسبة 50% على مبيعات الفنادق
- إعفاء الشركات من رسوم التأجيل والإلغاء للفعاليات السياحية والرياضية خلال العام 2020 وتجميد رسوم التصنيف على الفنادق
- تجميد رسوم التذاكر وإصدار التصاريح ورسوم الفعاليات الترفيهية وفعاليات الأعمال
- إيقاف تنفيذ الإخلاءات الإيجارية والإجراءات التنفيذية

بادرت حكومة الشارقة في إطلاق رزمة من المحفزات لدعم الأفراد وقطاعات الأعمال، التي تنبثق من حرص الإمارة على تعزيز استمرارية التنمية في مختلف المجالات، والتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم في هذه الفترة

المميزات المقدمة قطاع السياحة

- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5% لمدة 3 أشهر
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعارض المختلفة خلال العام 2020
- خصم 50% للمحال والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020
- تخفيض الإيجار بنسبة 50% لمدة 3 أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، المصارف، وكالات السفر، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات

إعفاءات من الرسوم

- إعفاء المستثمرين المتعاملين مع دائرة التخطيط والمساحة من سداد المستحقات التعاقدية لمدة 3 أشهر
- إعفاء المنشآت الاقتصادية من رسوم تجديد التراخيص لمدة 3 أشهر خلال 2020
- إعفاء شركات الشحن والتخليص الجمركي من الضمانات المصرفية
- إعفاء الشركات التجارية من رسوم التفتيش، ورسوم الرخص الجديدة، وتجديد تصاريح البلديات لـ 3 أشهر
- إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من رسوم التأشيرات وغرامات تأخير تجديد الرخص
- إعفاء السفن التجارية والخشبية من رسوم الرسو والتحميل في خور الشارقة والمنطقة الحرة بالحميرة وخورفكان
- إعفاء جميع البضائع السائبة من رسوم التخزين لمدة 90 يوماً
- الإعفاء من رسوم شهادات القيادة العامة للشرطة لمدة 3 أشهر
- الإعفاء من موافقة البلدية في تجديد رخص المقاولين والاستشاريين لمدة 3 أشهر
- الإعفاء من رسوم خدمات الصرف الصحي للمنازل لمدة 3 أشهر، وخصم 10% من فاتورة الكهرباء

مرونة في السداد

- تخفيض تعرفه مواقف الشاحنات في موانئ الشارقة بمقدار 50%
- تخفيض رسوم عمليات الموانئ بنسبة 20% والرسوم البحرية.
- تأجيل أقساط بعض المشاريع الممولة من المصارف لمدة 3 أشهر
- خصم 50% على رسوم تحويل أسهم الشركات
- تأجيل سداد أقساط المشاريع الممولة من مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الشبابية (رواد) لمدة 3 أشهر
- إخلاء سبيل قرابة 100 سجين من المحبوسين على قضايا إجرامية ومنحهم فرصة 3 أشهر للسداد

لم تتردد حكومة عجمان في التفعيل المباشر لقرارات الدعم الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات، وبادرت من جهتها باعتماد حزمة من المبادرات لتخفيف الأعباء عن الأفراد والفعاليات الاقتصادية في الإمارة، وتمحورت معظمها حول الإعفاء الكامل من رسوم بعض الخدمات الحكومية، والتخفيض من بعضها الآخر

8 محفزات اقتصادية

- تشكيل لجنة من الدوائر المعنية لدراسة وتنسيق عدد من المبادرات ذات الطبيعة المتوسطة وطويلة الأجل للتحفيز الاقتصادي
- إعفاء 30% من رسوم النظافة لنهاية 2020
- إعفاء 20% من رسوم تصديق العقود الإيجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد
- إعفاء 100% من رسوم تصاريح مزاوله النشاط الاقتصادي 24 ساعة لأنشطة مختارة
- إعفاء بنسبة 100% لرسوم تصنيف الفنادق لنهاية 2020
- إعفاء بنسبة 100% على رسوم تأجيل أو إلغاء الفعاليات لنهاية 2020
- إعفاء 50% من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد
- إعفاء المنشآت السياحية من رسوم سنة ترخيص وتعليق رسوم المواعف لمدة شهر قابلة للتمديد

5 مبادرات لدعم قطاع التجارة الخارجية والقطاع الجمركي

- إمكانية تسديد الرسوم الجمركية بدفعات ميسرة خلال 90 يوماً
- تخفيض رسوم التأمين على الحاويات بنسبة 50% عن كل حاوية حتى نهاية يونيو 2020
- تمديد فترة تسليم وثائق الشحن الأصلية من شهرين إلى 4 أشهر قابلة للتمديد
- تمديد الفترة المجانية لتخزين الحاويات من 10 أيام إلى 20 يوم
- إلغاء تحصيل مبالغ التأمين على تسليم وثائق الشحن الأصلية لمدة شهرين قابلة للتمديد

قرارات لدعم القطاع العقاري

- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على كل من:
 - مخالفات تجديد قيد مزاولة الأنشطة العقارية
 - مخالفات تجديد بطاقة وسيط عقاري
 - مخالفات تجديد مزاولة نشاط جمعية الملاك
 - مخالفات تجديد قيد مطور عقاري
 - مخالفات تجديد قيد المشروع العقاري
 - مخالفات تمديد مدة المشروع العقاري
- تمديد فترة تجديد قيد كل من استشاري هندسي متخصص، أمين الحساب والمدقق المالي.
- منح عدم الممانعة بشأن تغيير كل من المقاول واستشاري المشروع العقاري
- تمديد فترة التصاريح الإعلانية

قرارات لدعم القطاع السياحي

- إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من رسوم سجل القيد حتى نهاية العام الحالي 2020
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت الفندقية والسياحية
- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت الفندقية والسياحية

قرارات دعم المنشآت الاقتصادية

- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت

قرارات إدارية

- تكفل الحكومة بإجراء الفحوصات الدورية اللازمة للموظفين الذين تتطلب أعمالهم النزول الميداني أو المخالطة
- تشكيل لجنة من المعنيين لإعادة ترتيب أولويات الموازنة والمشروعات الحكومية في ظل الظروف الحالية

بالإضافة إلى تطبيقها لحزم الدعم التي أعلنتها الحكومة الاتحادية أطلقت حكومة رأس الخيمة مجموعة من المحفزات المباشرة، كإعفاء من الإيجارات لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل الرسوم الحكومية للأفراد والشركات بالإضافة إلى البعض الآخر من المحفزات من خلال مناطق رأس الخيمة الاقتصادية، بلغت قيمتها 50 مليون درهم والتي تستهدف الشركات العاملة تحت مظلتها ويزيد عددها عن 15 ألف شركة، وعدد آخر من المبادرات من هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة، وذلك لضمان استمرارية أعمال تلك الشركات وتخفيف العبء عنها في ظل الأوضاع العالمية الاستثنائية الراهنة.

مبادرات مناطق رأس الخيمة الاقتصادية

للشركات الصغيرة والمتوسطة

1. خصم بنسبة 15% على إجمالي باقة التجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المكاتب المشتركة والخاصة
2. خيارات مرنة للدفع بالأقساط
3. إعفاء من مبلغ التأمين على طلبات تأشيرات الإقامة الجديدة وخصم 25% على التأشيرات الجديدة لأفراد الأسرة
4. إعفاء من رسوم تأجيل الشيكات، وإعفاء من رسوم باقات التخفيض، وإعفاء من رسوم تغيير النشاط



للشركات الصناعية

1. خصم 50% على تكلفة الرخصة، مع خيارات مرنة للدفع بالتقسيط
2. إعفاء من مبلغ التأمين على طلبات تأشيرات الإقامة الجديدة، وخصم 25% على التأشيرات الجديدة لأفراد الأسرة
3. إعفاء من غرامات التأخير في التجديد، وإعفاء من رسوم تأجيل الشيكات
4. خصم 25% على طلبات سكن العمال الجديدة
5. إعفاء تام من رسوم الدخول إلى المنشآت التابعة لمناطق رأس الخيمة للاقتصادية (راكز)

مبادرات هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة:

تأسيس لجنة التحفيز ولجنة التوجيه بعضوية عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاعات الضيافة والترفيه والتطوير

1. الإعفاء من رسوم التراخيص السياحية لمدة ستة أشهر
2. الإعفاء من رسوم "درهم السياحة" اعتباراً من شهر مارس وحتى مايو
3. الإعفاء من رسوم الترخيص السياحي للربعين الثاني والثالث، ومن غرامات الترخيص السياحي حتى نهاية سبتمبر
4. السماح للشركات بالمشاركة في مجموعة من المعارض والجولات الترويجية التي ستطلق في عامي 2020 و2021 من دون أي رسوم

مبادرات عقارية

قامت الشركات العقارية الكبرى في الإمارة بمبادرات دعم لمجتمع الإمارة تتمثل في إعفاء المستأجرين للمحلات والمكاتب ومراكز التسوق والمستثمرين وكذلك في مشروع ميناء العرب وأبراج جلفار، والعديد غيرها من سداد الإيجار لمدة ثلاثة أشهر

مبادرات تحفيزية من حكومتي أم القيوين والفجيرة

تمحورت المبادرات من حكومة أم القيوين وحكومة الفجيرة، على تفعيل الحزم التي أطلقتها الحكومة الاتحادية بشأن أزمة كورونا، بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات المحلية، والتي تعتمد على إعفاء المنشآت المتضررة بسبب جائحة كورونا من الرسوم المستحقة للحكومة المحلية، كرسوم تجديد الرخص ورسوم تجديد أو تصديق عقود الأيجار، وغيرها من الرسوم والغرامات وتخفيض العديد من الرسوم الحكومية الأخرى ولفترات تراوحت بين 3 أشهر ولغاية نهاية 2020، وتخفيض المخالفات المرورية، وإعفاءات من الإجراءات للمستأجرين في مراكز التسوق لمدة 3 أشهر

مبادرات استثنائية لبناء مجتمع متماسك وقت الأزمات

تعزيزاً لجهود الدولة في الحد من التداعيات الصحية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، ولتجسيد مضمين التلاحم المجتمعي الذي يسود مجتمع الإمارات، تم إطلاق العديد من البرامج والصناديق من هيئات حكومية ومؤسسات مجتمعية بهدف توحيد الجهود الوطنية للتصدي للأزمة. وكانت استجابة المجتمع الإماراتي بكافة أطيافه استثنائية، حيث ساهموا بمئات الملايين دعماً للدولة وللمجتمع في معالجة التحديات الملحة لمواجهة تداعيات الأزمة



صندوق الإمارات وطن الإنسانية

مبادرة وطنية من الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، والجمعيات والمنظمات الإنسانية في الدولة. ليستقبل على مستوى دولة الإمارات المساهمات المادية والعينية للأفراد والمؤسسات، والإسهامات المتمثلة في المباني والمرافق الحيوية والسيارات ووسائل الدعم اللوجستي، بهدف توحيد الجهود الوطنية للتصدي لفيروس كورونا



برنامج "معاً نحن بخير"

مبادرة من هيئة المساهمات المجتمعية (معاً) التابعة لدائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، لفتح قنوات المساهمات المالية والعينية من الأفراد والشركات لدعم جهود حكومة أبوظبي الرامية إلى مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية الراهنة. وتُخصّص عوائد البرنامج المالية والعينية والتطوعية بناءً على الأولويات للمعونات والمستلزمات المجتمعية الطبية والغذائية والتعليمية بالدرجة الأولى



صندوق التضامن المجتمعي

مبادرة من دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية وأفراد المجتمع، لتعزيز الحرس المجتمعي على المساهمة في التصدي للأزمة، من خلال التنسيق مع مركز التحكم والسيطرة لمكافحة فيروس كورونا لدعم متطلبات العلاج، والمستلزمات الطبية، وتحقيق أعلى مستويات الحماية والوقاية للمجتمع



التعقيم الوطني وتدابير التباعد الآمن





حماية وطننا وأهلنا والمقيمين من الأمراض
مسؤوليتنا..الإمارات اتخذت إجراءات عقلانية
ومتقدمة و سباقه على الكثير من الدول في
التقضي عن " فيروس كورونا " ومواجهته، وتدبيرنا
الوقائية تتزايد بسرعة .. ونستفيد من تجارب عدد من
الدول المتقدمة التي تصدت لهذا التحدي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد ابوظبيي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

خطة دعم شاملة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع

منظمة الصحة العالمية

أثنت على كفاءة النظام الصحي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونجاحه في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد. حيث طبقت دولة الإمارات نظاماً استباقياً في مواجهة فيروس كورونا المستجد، ومنع انتشاره، واكتشاف الحالات المصابة في وقت مبكر، وتنفيذ برامج الحجر والعزل الصحي

- اعتماد خمسة إجراءات رئيسة حدّت من انتشار الفيروس، وقللت من خطره على الصحة العامة، والتي تم تنفيذها من قبل وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات المختصة:



- انشاء مستشفى ميداني يستوعب 5000 سرير في دبي تحسباً لأي تطورات طارئة في المستقبل

تدابير احترازية من مختلف الجهات والقطاعات

- إجراء أكثر من نصف مليون فحص طبي لفيروس كورونا في الدولة
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع
- تنفيذ برامج العزل والحجر الصحي للقادمين من خارج الدولة
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتعاون مع الجهات المختصة
- منع سفر المواطنين إلى خارج دولة الإمارات ابتداءً من 18 مارس وحتى إشعار آخر
الجهة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي
- تعليق كافة رحلات خطوط الطيران الوطنية التجارية الخاصة بالركاب حتى إشعار آخر
الجهة: الهيئة العامة للطيران المدني
- تعليق التنقل باستخدام بطاقة الهوية الوطنية بصفة مؤقتة لمواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وتعليق دخول حاملي الإقامة السارية الموجودين خارج دولة الإمارات حتى إشعار آخر
الجهة: الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية
- تعليق إصدار جميع أنواع تصاريح العمل، بما فيها فئة العمالة المساعدة، (للقادمين من خارج الدولة)
الجهة: وزارة الموارد البشرية والتوطين
- وقف خدمات السفن السياحية والرحلات البحرية السياحية (الكروز) القادمة من موانئ محلية وأجنبية
الجهة: موانئ أبوظبي / موانئ دبي / الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية
- تعليق أنشطة قوارب النزهة التجارية والشخصية
الجهة: الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية
- تأسيس أكبر مختبر لتشخيص فيروس كورونا المستجد في مدينة مصدر، بقدرات كبيرة لفحص وتشخيص الإصابة بفيروس كورونا المستجد
الجهة: مجموعة "جي 42" و "RT-PCR"
- إنشاء 13 مركز "مسح من المركبة" لفحص فيروس كورونا على مستوى الدولة
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- إطلاق خدمة "لا تشلون هم" لأعضاء البعثات الدبلوماسية لدولة الإمارات في الخارج بهدف صون صحتهم وتوفير فريق مخصص لضمان تنسيق وتنفيذ جميع الإجراءات الاحترازية والوقائية لهم بمواجهة كورونا
الجهة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي

قرارات حكيمة للوقاية من الفيروس وتعزيز التباعد الاجتماعي

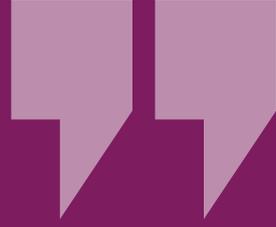
- إطلاق الحملة الوطنية للتعقيم على مستوى الدولة، تشمل الشوارع والأماكن العامة ووسائل النقل بأعلى المستويات المتوفرة عالمياً
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع ووزارة الداخلية
- تقييد حركة الجمهور وضبط المخالفين من خلال الرادارات، مع إصدار تصاريح إلكترونية
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتعاون مع وزارة الداخلية
- تكثيف حملات التوعية بمفهوم النظافة العامة وفرض وجود لوازم التعقيم في كافة المباني
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتعاون مع البلديات
- إطلاق منصة وقاية إلكترونية بهدف تعزيز الوعي بالصحة العامة والوقاية من فيروس كورونا المستجد
الجهة: الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
- إطلاق الحملة الوطنية للدعم النفسي "لا تشلون هم" لأفراد مجتمع دولة الإمارات بمشاركة أكثر من 50 من الأطباء والخبراء والأخصائيين النفسيين
الجهة: البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية وجودة الحياة
- إلزام منشآت القطاع الخاص بعدم زيادة أعداد الركاب من العمال داخل حافلات النقل على 25% من طاقتها الاستيعابية وتقليل عددهم أوقات تناول الوجبات
الجهة: وزارة الموارد البشرية والتوطين



- **إطلاق مبادرة "نحن أهلكم - عن بُعد" للتواصل مع كبار المواطنين والاطمئنان على صحتهم النفسية والاجتماعية وتقديم خدمة الرعاية المنزلية لهم في الحالات الطارئة**
الجهة: وزارة تنمية المجتمع
- **إطلاق خدمة «تواصل ونحمي» بتوفير الرعاية والعناية الكاملة لكبار المواطنين والمقيمين**
الجهة: القيادة العامة لشرطة دبي بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع
- **وقف تداول الصحف والمجلات والمنشورات التسويقية الورقية حتى إشعار آخر**
الجهة: المجلس الوطني للإعلام
- **تعليق الصلاة في المساجد والمصليات وكافة دور العبادة ومرافقها مؤقتاً**
الجهة: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
- **إغلاق المطاعم والمقاهي والكافيتيريات ومنافذ تقديم الطعام والشراب، والاكتفاء بخدمات توصيل الطعام**
الجهة: بلدية دبي
- **إغلاق كافة المراكز التجارية، وصالات السينما، ومنافذ التسوق والأسواق المفتوحة، وجميع الشواطئ والحدائق العامة والأماكن الترفيهية والثقافية والرياضية (باستثناء منافذ بيع المواد الغذائية والصيدليات)**
الجهة: وزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ودوائر التنمية الاقتصادية في الدولة
- **منع إقامة الأعراس والحفلات والمناسبات الاجتماعية للحد من التجمعات**
الجهة: دائرة السياحة والترويج التجاري في دبي ودائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
- **بدء توزيع صناديق تحتوي على جميع أنواع المعقّمات لكبار المواطنين والمقيمين تصلهم إلى أبواب منازلهم ضمن حملة "تواصل ونحمي"**
الجهة: هيئة تنمية المجتمع وجمعية الإمارات التعاونية



إجراءات وقوانين استثنائية



استثمرنا لمدة 10 سنوات في التعلم الذكي .. وفي الخدمات الالكترونية والذكية .. وفي تعزيز الباهزية لحالات الطوارئ والكوارث ... واليوم نجني الثمرة عبر استمرارية عملتنا التعليمية وخدماتنا الحكومية الأساسية .. والاستباقية في التعامل مع الظروف الصحية العالمية ..

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

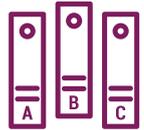
مرونة في دعم قطاعات متخصصة

قطاع التعليم



- تفعيل منظومة التعليم الافتراضي لحوالي 1.2 مليون طالب وطالبة من مختلف المدارس والجامعات
- الاستثمار في تدريب 25 ألف من المعلمين والإداريين في المدارس عن بعد
الجهة: وزارة التربية والتعليم
- إطلاق برنامج دعم تربوي تعليمي لأطفال الكادر الصحي في مؤسسة خليفة الطبية
الجهة: دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي
- تقديم ما يفوق 600 حاسوب للأيتام لتفعيل تعلمهم عن بعد
الجهة: مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي والقيادة العامة لشرطة الشارقة
- إطلاق مبادرة (همتك) لطلبة المدارس تتضمن جملة فعاليات تنشيطية عن بعد
الجهة: مجلس الشارقة للتعليم
- تقديم 1191 جهاز حاسب آلي لوزارة التربية والتعليم لدعم منظومة التعلم عن بعد
الجهة: اللجنة الوطنية للانتخابات

قطاع العمل



- تفعيل نطاق العمل الحكومي "عن بعد" في معظم الجهات الحكومية مع الالتزام بسداد الرواتب
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- منح إجازات مدفوعة لحالات استثنائية من موظفي الحكومة
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- إتاحة أغلب الجهات الحكومية للمواطنين والمقيمين إنهاء معاملاتهم الرسمية عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- إصدار تعليمات لتسهيل تدوير العمالة الوافدة من خلال إنشاء (سوق العمل الافتراضي) التابع لوزارة الموارد البشرية والتوطين، لتسهيل توفير فرص عمل للموظفين الذين تم إيقافهم عن العمل
الجهة: وزارة الموارد البشرية والتوطين
- إطلاق الدليل الإرشادي المؤقت للعمل عن بعد لمنشآت القطاع الخاص
الجهة: وزارة الموارد البشرية والتوطين
- إدراج منتجات الأسر المنتجة عبر المنصات الإلكترونية وتدريبهم على تسويقها
الجهة: وزارة الموارد البشرية والتوطين



قطاع الصحة

- اعتماد مشروع القانون الاتحادي للصحة النفسية
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- اعتماد اللائحة التنفيذية لمنشآت القطاع الخاص الصحية بهدف رفع مستوى جودة خدماتها
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- اعتماد اللائحة التنفيذية بشأن استخدام تقنية المعلومات في المجالات الصحية
الجهة: حكومة دولة الإمارات
- تأجيل تجديد بطاقة الصحة المهنية للمنشآت الخاضعة تحت إشراف البلدية
الجهة: حكومة الشارقة
- إطلاق خريطة صحية تفاعلية تشمل بيانات 13 مركزاً لفحص كورونا من المركبة، بالإضافة إلى المشافي والمراكز الصحية والعيادات في الدولة
الجهة: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



- بيانات الإنترنت المجانية عبر الهاتف المتحرك عند استخدام تطبيقات منصات قطاع الصحة
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ووزارة الصحة ووقاية المجتمع
- توفير الإنترنت عبر الهاتف المتحرك للأسر التي ليس لديها خدمات الإنترنت المنزلي لتمكينها من التعلم عن بعد وذلك بصورة مجانية
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ومزودي الخدمة (دو واتصالات)
- إطلاق خدمة "رسائل صوتية توعوية عند إجراء الاتصال الهاتفي"
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات وهيئة الصحة بدبي
- إتاحة مجموعة من التطبيقات بشكل استثنائي لدعم التعلم عن بعد والعمل من المنزل
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ومزودي الخدمة (دو واتصالات)
- توفير مجموعة من الخدمات لتمكين الجهات الحكومية من العمل عن بعد بما في ذلك التعاون الافتراضي وأدوات الاجتماعات عبر اتصال الفيديو والخدمات السحابية وزيادة قدرات البنية التحتية
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
- نشر قائمة بتطبيقات التسوق الإلكتروني المستخدمة في الدولة ليستخدمها المستهلكون بدلاً من التسوق بشكل شخصي
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
- تمديد صلاحية جميع التصاريح اللاسلكية للمستشفيات والمراكز الطبية وتوفير حزمة من الترددات اللاسلكية الاحتياطية لدعم منظومة الاتصالات اللاسلكية في القطاع الصحي بالدولة
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



- **تفعيل خدمة بث الطوارئ لبث الإعلانات الحكومية للجمهور**
الجهة: الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
- **تعميم بتعليق إيقاف خدمات الهاتف المتحرك بسبب انتهاء صلاحية الوثائق لضمان استمرارية الخدمة**
الجهة: الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ومزودي الخدمة (دو واتصالات)
- **إطلاق طائرات دون طيار لمراقبة التجمعات وتوجيه تحذيرات تطالب من هم خارج منازلهم بالالتزام بعدم التجمع ولزوم بيوتهم**
الجهة: شرطة دبي وشرطة الشارقة
- **تطبيق مراكز الشرطة الذكية، وهي مراكز متكاملة ذاتية الخدمة، دون تدخل بشري تتيح لأفراد المجتمع الحصول على خدمات الشرطة والتي يتم تقديمها في مراكز الشرطة التقليدية**
الجهة: شرطة دبي وشرطة الشارقة
- **إطلاق (روبوت) يشارك بعمليات التعقيم الوطني بشكل فعال**
الجهة: الإدارة العامة للدفاع المدني في أبوظبي وإدارة الدفاع المدني في أم القيوين

قطاع الشباب



- **9 مبادرات لرفع جاهزية شباب دولة الإمارات للتعامل مع الأوبئة والحد من تأثيراتها المجتمعية:**
 1. تنظيم أكبر دورة رقمية للشباب على مستوى الوطن العربي للوقاية من الأوبئة
 2. برنامج فخر والرامية إلى الاحتفاء بالشباب الإماراتي في كافة ميادين العمل وإبرازهم نماذج إماراتية مشرفة
 3. مبادرة قيم للأجيال والتي تهدف إلى مشاركة كبار المواطنين في نصائح قيمة للشباب حول طرق الوقاية
 4. إطلاق الدليل الإرشادي للاعتناء بكبار المواطنين أثناء انتشار الأوبئة
 5. إشراك الشباب في صناعة محتوى توعوي للوقاية من الأوبئة والفيروسات
 6. تطوير دليل إرشادي للشباب حول العادات والتقاليد الإماراتية في التعامل مع الأوبئة
 7. إتاحة "منصة فرص" الإلكترونية للشباب للتعامل مع المرحلة الحالية للوقاية من الأوبئة
 8. إطلاق دليل استثمار الوقت في المنزل لتوظيف طاقات الشباب
 9. إطلاق مبادرة "وقف الشباب للوقاية" لمشاركتهم في تخصيص أوقاف لحماية المجتمع من الأوبئة
- الجهة: المؤسسة الاتحادية للشباب

قطاع السياحة



- تحويل مراكز التسوق إلى مراكز افتراضية تسمح لعملائها بالشراء ليصلهم ما يحتاجونه إلى حيث هم
الجهة: حكومة الإمارات
- تسخير الإمكانيات البشرية واللوجستية لدعم الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة
الجهة: شركة قصر الإمارات - أبوظبي
- إعفاء جميع ملاك الفنادق من رسوم الإدارة، وإعفاء المستأجرين للمحال التجارية والمطاعم في الفنادق من الإيجار لمدة 3 شهور
الجهة: المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق - أبوظبي
- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم هيئة الإنماء التجاري والسياحي البالغة 5% لمدة 3 أشهر ومن المخالفات السابقة الخاصة بالهيئة والتي تترتب عليها خلال عام 2019
الجهة: حكومة الشارقة

قطاع النقل



- إعفاء المركبات من التعرف المرورية
الجهة: حكومة أبوظبي
- إعفاء مستخدمي المواقف العامة في الدولة من الرسوم
الجهة: حكومة أبوظبي، حكومة دبي، حكومة الشارقة، حكومة عجمان
- تخفيض المخالفات المرورية بنسبة 50% ولمدة 3 أشهر، وخصم 25% على رسوم إيجار أرقام مركبات الأجرة لمدة 3 أشهر
الجهة: حكومة الشارقة
- تمديد صلاحية التراخيص والشهادات البحرية والبرية والرخص التشغيلية المنتهية ولمدة 3 أشهر
الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية

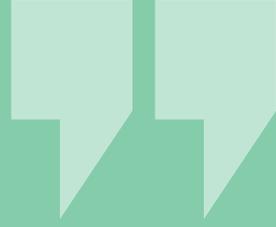
قطاع الإعلام والفنون والثقافة



- إصدار تشريعات قضائية تجرّم نشر الشائعات و بث الأخبار الكاذبة خلال الأزمات، وقرارات باللائحة المحدثة للمخالفات والجزاءات للحد من انتشار كورونا
الجهة: وزارة العدل
- إيقاف رسوم الغرامات المترتبة على التأخير في تسديد الإيجارات، وتأجيل تحصيل الشيكات المستحقة عن الإيجارات لمدة 3 أشهر. وتمديد عقود الإيجار لمدة 3 أشهر قابلة للتجديد
الجهة: هيئة دبي للثقافة والفنون
- تأجيل فعاليات وأنشطة تصوير الأفلام والمسلسلات والبرامج المستقبلية لحين انتهاء الظروف الحالية
الجهة: المجلس الوطني للإعلام
- دعوة جميع الجهات بما فيها المنصات الإعلامية بإعداد ونشر محتوى إعلامي توعوي باللغات المختلفة وبما يناسب الظروف الحالية
الجهة: المجلس الوطني للإعلام
- حضر توزيع الصحف والمجلات والمنشورات في التجمعات السكنية
الجهة: المجلس الوطني للإعلام

تعزير الأمن الغذائي





أريد أن أطمئن كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة أن الإمارات - بعون الله - قادرة على تأمين الدواء والغذاء إلى ما لا نهاية.. فالدواء والغذاء خط أحمر .. وبفضل الله تعالى الدولة آمنة ومستقرة .. وجاهزيتنا مستدامة لمواجهة التحديات كافة.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد ابوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

استراتيجية قوية في بناء مخزون وطني من الإمدادات الصحية والغذائية

مجلس الإمارات للأمن الغذائي (المرجع الأول والرئيسي لكل ما هو متعلق بالغذاء)

آليات مراقبة نظم الإنتاج الزراعي العالمي

في ظل اتضاح بوادر أزمة وباء كورونا وتفعيلاً لمشاركة الدولة في اجتماع مجموعة العشرين (G20) قام فريق مكتب الأمن الغذائي بالتباحث والاطلاع على آليات مراقبة نظم الإنتاج الزراعي العالمي بالتنسيق مع أهم المنظمات العالمية ذات الصلة، من خلال مراجعة التقارير العالمية* حيث أوضحت هذه التقارير أن تأثير الوباء محدود على قطاع الزراعة ونتاج الأغذية، إلا أن التحدي الكبير الذي سيواجه منظومة الأمن الغذائي هو تنظيم عمليات النقل اللوجستي للأغذية الذي قد يؤدي بدوره لارتفاع في أسعار المنتجات والسلع الغذائية

*الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية
*الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية (التركيز على الحبوب).



- اعتمد آلية مراقبة نظم استيراد الغذاء إلى الدولة لمتابعة حركة البضائع والمنتجات الغذائية الرئيسية ضمن مختلف مكونات سلسلة الإمداد والتي تتضمن 3 مراحل رئيسية هي: الحركة اللوجستية على المنافذ الحدودية، وبيانات الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية، وبيانات الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية
- التوجيه بمرونة العمل الحكومي في تنفيذ المواصفات القياسية التكميلية وإجراءات الإفصاح عن شحنات الأغذية بالاعتماد على الوثائق الإلكترونية للشهادات الصحية واستكمال فحوصات متبقيات المبيدات الحشرية في الدولة
- وضع المجلس خطة تنويع مصادر استيراد أصناف الأغذية الرئيسية، كنقطة استدلال واسترشاد لتجارة الأغذية لتمكينهم من توفير الأغذية بسلاسة، حيث تتضمن الخطة رصد الخدمات اللوجستية المتوفرة للنقلين الوطنيين وإمكانية توفير بعض الرحلات الخاصة لتوريد سلع محددة
- تنفيذ آلية الارتقاء بالقدرة الإنتاجية المحلية النباتية والحيوانية بحيث يتم ربط المنتجين بأسواق الدولة وتوفير عقود التوريد الحكومية من خلال هيئة أوظيفي للزراعة والسلامة الغذائي
- التنسيق والتواصل مع تحالف الأمن الغذائي للوقوف على استعانتهم لدعم الأمن الغذائي الوطني من خلال استثماراتهم الزراعية الخارجية والمنتجات المتوفرة لديهم، حيث قام المجلس بالتواصل مع البعثات الدبلوماسية للدولة لتسهيل تجارة الأغذية
- أنشأ المجلس فريق التقييم والمتابعة للوقوف على المستجدات وإيجاد الحلول ورفع أي مواضيع تحتاج توصية المجلس، حيث قام الفريق بمعالجة تحديات حركة البضائع على منافذ الدولة البرية بناء على تقييد حركة المسافرين التي أثرت على حركة البضائع
- قام المجلس بتطوير خطة إعلامية تتضمن رسائل توعوية تهدف إلى عدم الشراء المفرط للأغذية وأهمية تبني احترازاات سلامة الغذاء المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

تهدف الاستراتيجية إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، بناءً على ثلاثة معايير رئيسة، هي: معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات، القدرة على الإنتاج والتصنيع، والاحتياجات الغذائية. كما تتضمن الاستراتيجية 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، وتعمل من خلال خمسة توجهات استراتيجية تركز على: تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء، وتحديد خطط توريد بديلة تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيسي

صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل على:

- تعزيز نموذج الشراكة وتكامل الأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص بما يصب في خدمة الأهداف الاستراتيجية
 - إلزام المزودين والتجار المسجلين الحفاظ على مخزون آمن وتوفير وتوريد السلع المطلوبة وفق خطط التوزيع المحددة
 - حصول التجار والمزودين المسجلين على حزمة من الحوافز والتسهيلات مقابل التزامهم بالمعايير المنصوص عليها
 - الربط الإلكتروني مع الجهات المختصة لمتابعة المخزون الاستراتيجية بصورة دائمة
- الجهة: وزارة الاقتصاد

قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية

يأتي كخطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة من الناحية التشريعية ووضع الإجراءات القانونية لرفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث

شراكات استراتيجية مع مؤسسات بحث عالمية لتسخير التكنولوجيا في تعزيز الزراعة المستدامة وتحلية المياه بالطاقة الشمسية

الجهة: مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار

زيادة المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية

رفع إجمالي المخزون الغذائي لفترات طويلة بنسبة 30% والذي تزيد قيمته على نصف مليار درهم، ليصل عدد السلع الغذائية وغير الغذائية الموجودة في صالات العرض إلى أكثر من 69 ألف سلعة متنوعة

الجهة: مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار

مزيج من الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد

دولة الإمارات بدأت بتنفيذ 5 آليات ضمن استراتيجيتها للأمن الغذائي، وذلك لتعزيز منظومة الاكتفاء ودعم القدرة على تأمين السوق المحلي من احتياجاته الغذائية في مواجهة أزمة كورونا، وتشمل:

- تنويع أسواق ومصادر جلب السلع من الخارج لكل صنف غذائي أساسي بالسوق لتلبية الطلب المحلي وتحقيق احتياطي المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية
- التوسع بمشاريع الزراعة المستقبلية لوجود بنية تحتية مؤهلة لزيادة الإنتاج الغذائي في الدولة.
- تعزيز التكنولوجيا والزراعة المستدامة وأدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة لتطوير الصناعات الغذائية بإنتاج حوالي 100 ألف طن من الأغذية خلال 3 سنوات
- اتباع برامج التوعية والترشيد في استهلاك الغذاء، بما يحقق وفرة السلع، وتخفيض معدلات الهدر
- التوسع في القطاع المصرفي نحو تمويل مشاريع قطاع صناعة السلع الغذائية، إضافة إلى زيادة التراخيص الممنوحة للمشاريع الصناعية والأنشطة التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة

الجهة: وزارة الاقتصاد، خبراء من القطاع الخاص

توجيه شركات الطيران الوطنية بفتح خطوط للشحن الجوي لضمان تدفق السلع والمنتجات الغذائية والطبية

الجهة: وزارة الاقتصاد

توجيه كافة موردي السلع الغذائية بالتزود من المنتجين المحليين بالجملة، والتواصل مع المزارعين وأصحاب مزارع اللحوم والأسماك المحليين لوضع برنامج مشتريات شهري، دعماً للإنتاج المحلي

الجهة: دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي

مبادرات حكومية استثنائية

مبادرة التعاون والتنسيق بين الشركات التي تمتلك منصات للتسوق الإلكتروني، باستخدام مركبات الأجرة التابعة لمؤسسة تاكسي دبي وشركات الامتياز بدبي، وذلك للمساهمة في تنفيذ طلبات المشتريات التي ترغب بإيصالها إلى الجمهور، وذلك في إطار ارتفاع وتيرة الطلبات على منصات التسوق الإلكتروني خلال أزمة كورونا

الجهة: هيئة الطرق والمواصلات بدبي بالتنسيق مع تعاونية الاتحاد ومجموعة بريد الإمارات

مبادرة تأمين احتياجات سكان إمارة أبوظبي من مواطنين ومقيمين من السلع الاستهلاكية الضرورية والرئيسية وخاصة المواد الغذائية وتشمل:

- زيادة أعداد منافذ البيع في كافة مدن ومناطق الإمارة لتسهيل خيارات شراء المستهلكين من أقرب منفذ لهم
- إتاحة تطبيق ذكي لعرض المنتجات الغذائية بما يمكن للمستهلك من اختيار المواد الضرورية والدفع من خلاله
- توصيل السلع الاستهلاكية من منافذ البيع إلى منازل المستهلكين من خلال مركز النقل المتكامل وبأسعار مناسبة

الجهة: دائرة التنمية الاقتصادية، أبوظبي بالتعاون مع دائرة البلديات والنقل ومركز النقل المتكامل ومجموعة شركة أغذية

ضبط ورقابة أسعار السلع الغذائية ولوازم التعقيم ومعاينة المتلاعبين بالأسعار

الجهة: وزارة الاقتصاد

إطلاق مبادرة "المير" المجتمعية لتوفير المواد الغذائية الأساسية لـ 12 ألف من الأسر والأفراد والعمال

الجهة: وزارة تنمية المجتمع، وزارة الاقتصاد

التعاونيات في إمارة دبي تمنح الموردين مساحات بيع مجاناً

الجهة: تعاونية الاتحاد، جمعية الإمارات التعاونية، كارفور هايبرماركت الإمارات، واللؤلؤ هايبر ماركت الإمارات



مبادرات دولة الإمارات الإنسانية



رسالتنا لجميع دول العالم : نحن أقوى مجتمعين
ومتحدين ومتعاونين .. والعالم بعد هذا الوباء يحتاج
لمنظومة تعاون صحي واقتصادي وسياسي مختلفة
وسريعة .. ومواكبة لأحداث يمكن أن تشل حركة
العالم في أسابيع

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

جهود عالمية واستثنائية لاحتواء فيروس كورونا

منظمة الصحة العالمية تشكر دولة الإمارات

أعرب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن شكره وتقديره لدولة الإمارات العربية المتحدة ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وذلك للدعم المتواصل للجهود العالمية الرامية للتصدي لفيروس كورونا

مبادرات حكومة دولة الإمارات

- إجلاء 215 من رعايا العديد من الدول من مقاطعة هوبي الصينية واستضافتهم في "المدينة الإنسانية"
- إرسال إمدادات طبية ومعدات إغاثة تشمل أكثر من 40 طناً من الأدوية ومعدات الفحص و6 فرق طبية إلى إيران بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية
- تقديم مساعدات بقيمة 120 طناً من المواد الغذائية لـ 84 ألفاً من سكان الساحل الغربي اليمني
- تواصل قادة دولة الإمارات مع رؤساء دول، وزعماء وشخصيات دينية عالمية، لتأكيد وقوف دولة الإمارات مع شعوبهم في هذه الظروف الاستثنائية
- تقديم 20 ألف أداة اختبار إلى دولة ماليزيا، للكشف عن الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد
- إرسال شحنة مساعدات طبية عاجلة إلى أفغانستان تحتوي على 20 ألف وحدة اختبار ومعدات لفحص آلاف الأشخاص
- دولة الإمارات ترسل طائرة مساعدات إلى كازاخستان تحمل 13 طناً من مختلف المستلزمات الطبية والوقائية إلى كازاخستان، يستفيد منها نحو 10 آلاف من العاملين في القطاع الطبي
- إرسال طائرة مساعدات تحمل 10 أطنان من مختلف المستلزمات الطبية والوقائية إلى كولومبيا، يستفيد منها نحو 10 آلاف من العاملين في القطاع الطبي، والطائرة أعادت 63 مواطناً كولومبياً إلى وطنهم آمين
- إرسال طائرة مساعدات تحمل نحو 10 أطنان من مختلف المستلزمات الطبية والوقائية إلى إيطاليا ليستفيد منها نحو 10 آلاف من العاملين في القطاع الطبي



United Arab Emirates

مبادرات جهات أخرى

- **استضافة 91 شخصاً عالقيين في المطار ومنحهم إقامة في الفنادق لحين إتمام إجراءات سفرهم**
الجهة: مؤسسة مطارات دبي
- **إعادة المواطنين العالقين في الخارج إلى أرض الوطن مجاناً، ونقل الوافدين الراغبين في مغادرة دولة الإمارات للتوجه إلى بلدانهم بشرط موافقة تلك الدول على السماح لهم بالدخول إلى أراضيها**
الجهة: طيران الإمارات
- **شمل المقيمين في التسجيل بخدمة "تواجدي" ممن لديهم إقامات سارية وموجدين خارج الدولة**
الجهة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي
- **تنبيهات الرسائل النصية القصيرة لمواطني دولة الإمارات في الخارج لإبلاغهم عن إجراءات الإخلاء والاحتياطات الواجب اتخاذها**
الجهة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي، والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
- **توزيع كمادات وحقائب غذائية متكاملة على العمال**
الجهة: شرطة دبي
- **دولة الإمارات تتبنى تحويل مركز "إكسل لندن" للمعارض والمؤتمرات إلى مستشفى مؤقت لمحاربة فيروس كورونا في لندن**
الجهة: شركة أبوظبي الوطنية للمعارض "أدنيك"
- **توزيع 3 وجبات مجانية لجميع سكان منطقة نايف في إمارة دبي خلال فترة التعقيم الوطني**
الجهة: مؤسسة وطني الإمارات



أدعوكم إلى التحلى بالإيجابية وروح التفاؤل التي تعلمناها من والدنا زايد في مواجهة التحديات كافة، وأن نخلق من التحديات فرص نجاح..آباؤنا وأجدادنا مروا بأزمات عديدة واجهوها بالصبر والأمل والتفاؤل، ما أحوجنا اليوم الى الاقتداء بهم.“

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد ابوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



@FCSAUAE | @UAESDGS



إخلاء مسؤولية:

هذا الملف لا يحتوي على كافة المبادرات والقوانين والمشاريع والقرارات الاستثنائية التي اتخذتها الجهات المختلفة في دولة الإمارات خلال الفترة الماضية، ولكنه يضم أبرزها، والتي صدرت ما بين: 1 مارس إلى 10 إبريل 2020

في حال رغبة أي جهة ذات علاقة في إضافة أو تعديل أية معلومات أو بيانات، الرجاء التواصل مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

fcsa.gov.ae